

تقرير مراقبة مناظرة الدخول للمدرسة الوطنية للإدارة

تونس 2015

إطار عملية المراقبة:

بعد قبول طلبها من طرف المدير العام للمدرسة الوطنية للإدارة، قامت منظمة أنا يقظ بمراقبة "مناظرة الدخول للمدرسة الوطنية للإدارة" والتي أجريت بتونس العاصمة على امتداد يومين: 29 و30 أكتوبر 2015. قامت منظمة أنا يقظ بتوزيع ما يقارب 40 مراقبا ومراقبة على مختلف مراكز الامتحان. وتمثلت المهمة الأساسية للمراقبين في متابعة الإجراءات العامة دون التدخل في سير الامتحانات. وخلال عملية المراقبة في التواريخ السالف ذكرها، لاحظ مراقبو منظمة أنا يقظ أن التنظيم كان محكما ولم يلاحظوا أي نقائص أو اختلالات من شأنها أن تؤثر على السير العام للامتحان. ولكن لم يخلو الإعداد لهذه المناظرة من نقائص يمكن اعتبارها خطيرة ويمكن أن تمس من مبدأ تكافؤ الفرص بين المترشحين.

الإخلالات والنقائص التي تم رصدها

شهدت مناظرة الدخول للمدرسة الوطنية للإدارة بعض التجاوزات والنقائص التي من شأنها أن تؤثر على مبدأ تكافؤ الفرص بين المترشحين. وتنقسم الاختلالات إلى جزئيين:

1- الإخلالات التنظيمية:

أولا، لاحظ مراقبو منظمة أنا يقظ أنه لم يتم تأمين جل مراكز الامتحان من طرف قوات الأمن وهو ما من شأنه أن يؤثر على السير العادي للامتحان في حال حدوث أي تجاوز من طرف أحد المترشحين أو أحد الأطراف الخارجية. ثانيا، تم إجراء المناظرة بمراكز مختلفة بتونس العاصمة فقط وهو ما من شأنه أن يمس بمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المترشحين، خاصة وأن المناظرة تستوجب حضورهم ليومين متتاليين. إذ أن المترشحين يضطرون للتنقل من مختلف الولايات لاجتياز هذه المناظرة. ثالثا، لاحظ مراقبو منظمة أنا يقظ أن نسبة حضور المترشحين المسجلين كانت ضعيفة للغاية، حيث بلغت نسبة الغيابات في بعض القاعات أكثر من 50 . ومن شأن عدد المترشحين الذين يقومون بإيداع مطالب ترشحهم أن يؤثر على استعداد المدرسة الوطنية للإدارة لهذه المناظرة وعلى الموارد البشرية والمالية المرصودة لها، حيث ترتفع هذه الموارد كلما ازداد عدد المترشحين. ولكن لاحظنا غياب إجراءات صارمة تلزم كل من تقدم بطلب ترشح باجتياز المناظرة. رابعا، لم تقم اللجنة المشرفة على المناظرة بتوفير آلات التشويش على الأجهزة الإلكترونية بالرغم من أهمية هذه الأجهزة في الحد من عمليات الغش وبالرغم من توفرها في مختلف الوزارات. وهو ما يحيلنا، مثلما ذكرنا في تقارير ملاحظة بعض المناظرات الوطنية الأخرى، إلى انعدام التنسيق بين مختلف الوزارات في تنظيم المناظرات.

2- التجاوزات التي من شأنها أن تمس من مصداقية المناظرة:

تم إبلاغ منظمة أنا يقظ خلال لقاءها بالسيد المدير العام للمدرسة الوطنية للإدارة بأن لجنة الامتحانات تقوم بإعداد مواضيع المناظرة واختيارها قبل أسبوع من موعد إجراء الامتحانات. وإذ لا تشكك منظمة أنا يقظ في نزاهة كل أعضاء هذه اللجنة ولكن مثل هذا الإجراء من شأنه أن يفتح باباً للشكوك والتأويلات حول إمكانية تسريب مواضيع الامتحان وهو ما من شأنه أن يمس بمبدأي المصداقية وتكافؤ الفرص بين مختلف المترشحين.

التوصيات:

لضمان مبادئ الشفافية والمصداقية وتكافؤ الفرص بين جميع المترشحين، توصي منظمة أنا يقظ باتخاذ الإجراءات التالية:

■ تشدد منظمة أنا يقظ على ضرورة توفير آلات التشويش على الأجهزة الإلكترونية التي من شأنها عن تحد من عمليات الغش خاصة وأن جل عمليات الغش في مختلف الوزارات تتم باستعمال هذه الآلات الحديثة.

■ لضمان مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المترشحين ولضمان التوجه نحو مبدأ اللامركزية الذي يكفله الدستور التونسي، تقترح منظمة أنا يقظ إنشاء مراكز اختبار في مختلف جهات الجمهورية لتسهيل تنقل المترشحين خاصة من المناطق الداخلية. يمكن إنشاء ثلاث مراكز امتحان: في الشمال، الوسط والجنوب.

■ التنسيق مع مختلف الوزارات لضمان حسن سير المناظرة، خاصة فيما يتعلق بتوفير آلات التشويش والمراقبين.

■ يجب توفير الحماية الأمنية الضرورية للتدخل في حال حدوث أي مشاكل من شأنها أن تؤثر على سير الامتحان.

■ ضرورة وضع إجراءات صارمة لضمان مشاركة كل المترشحين الذين يقومون بإيداع مطالب ترشح للدخول للمدرسة الوطنية للإدارة. وذلك لتجنب نسب الغيابات الكبيرة ولمعرفة العدد الدقيق للمترشحين لضمان الاستعداد الجيد للمناظرة. إذ أن الاستعداد لعدد أكبر، من عدد المشاركين يوم الامتحان، من شأنه أن يؤدي اختلالات تنظيمية وإلى إهدار مال هذه المؤسسة الوطنية: يمكن إدراج نقطة ضمن شروط الترشح، تلزم كل من يودع ترشحه باجتياز المناظرة أو التعرض لعقوبة تأديبية في حال الغياب دون مبرر.

■ تقترح منظمة أنا يقظ إعداد جملة من المواضيع الخاصة بكل مادة في الامتحان والقيام بعمليات قرعة لاختيار المواضيع مباشرة قبل انطلاق الاختبار، وذلك لتجنب الشكوك والتأويلات حول إمكانية تسريب مواضيع الاختبارات.